

حوار مع الرئيس اسيااس افورقي



أجرت وسائل الإعلام المحلية يوم السبت الماضي 20 مايو حوارا مع الرئيس إسيااس أفورقي بمناسبة الذكرى الـ 26 للاستقلال المجيد تمحور حول جملة من القضايا الحيوية والآنية المتعلقة بالمسيرة الارترية بكل أبعادها وحل أوضاع منطقة دولة ارتريا السياسية والجيو - سياسية والجيو استراتيجية والتي تشمل القرن الأفريقي والبحر الأحمر وحوض النيل ومنطقة الخليج.

وفيما يلي نص الحوار.

نستهل حوارنا بسؤال في الشأن الإقليمي، وما يتعلق بالعلاقات الثنائية الإرترية المصرية، فقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من اللقاءات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين، لكن هناك بعض الأطراف تتناول تلك العلاقة على أنها تستهدف وتؤثر سلبا على المنطقة، كما أن هناك نبا ظل يتردد كثيرا في الآونة الأخيرة مفاده بأن مصر تؤسس قاعدة عسكرية في إرتريا، فما منطلق هذه الإدعاءات، وعلى أي أرضية تركز علاقات إرتريا مع مصر أو دول المنطقة الأخرى؟

بداية يطيب لي أن أهنيء الشعب الإرتري في الداخل والخارج وكل أصدقاء إرتريا بأعياد الاستقلال.

بعيدا عن رد الفعل على الشائعات يمكن النظر للعلاقات القائمة بين إرتريا ومصر في سياقها الطبيعي وتناول جذورها. بصورة عامة، أكرر أن هذه العلاقة توجد في أعلى مستوياتها، وتسير بوتيرة عالية في كل المجالات والقطاعات. وبعيدا عن التأويلات والإدعاءات الخارجية، يجب أن نتطرق في البداية إلى مرتكزات هذه العلاقة. إن عقيدة سياستنا الخارجية تركز على أوضاعنا الداخلية، ولدينا إيمان بوجود مناخ إقليمي مواتي ومستقر، كي تتطور البرامج والمشاريع التي ننفذها على الصعيد الداخلي، وهذا ليس بالأمر الجديد، وينبغي أن نعمل بفعالية لتهيئة الأرضية لخلق هذا المناخ الملائم من خلال التنسيق بين كل الشركاء والقوى المتواجدة في الإقليم. وأن تبنى العلاقات وتتطور على أساس رؤى موحدة ومشاركة، لأن العلاقات التي تقوم على المصالح الآنية لا تدوم طويلا. وفي سبيل خلق وتهيئة مثل هذا المناخ الأرضية للعلاقات بين دول وشعوب هذه المنطقة، ظللنا خلال السنوات الست والعشرين الماضية نتبع دبلوماسية نشطة رغم كل المعوقات ومختلف التحديات والمشاكل.

الإقليم و المنطقة التي نتواجد فيما يمكن تقسيمها إلى أربع مناطق أساسية وهي، أولا منطقة البحر الأحمر وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية معروفة ، والمنطقة الثانية هي منطقة القرن الإفريقي وتمتد حتى الحدود الكينية ،وقد تشملها أيضاً ، والثالثة بمحاذاة ذلك إلى الغرب وتعرف بمنطقة حوض النيل، أما المنطقة الرابعة والتي تعتبر جزءا من الجوار الإقليمي فهي منطقة الخليج.

إذا ألقينا نظرة على كل هذه المناطق من منظور دبلوماسي فهي تتمتع بأهمية جيو سياسية وإقتصادية على الصعيد العالمي. هذا الجوار الذي نعيش فيه يشهد أزمات بفعل أسباب أخذت في التطور والتعاظم مع السنين. فلطالما ظللنا نسمع طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية عن أزمات واضطرابات وحروب ونزاعات وإبادة، لكن كل ذلك تجاوز الحدود في الأعوام الأربعة أو الخمسة

الأخيرة، فكيف بالإمكان تهدئة كل هذه الأوضاع في سبيل خلق منطقة وجوار يتمتع بالاستقرار؟ فهناك حاجة ملحة لجوار مستقر وصحي يضمن المصلحة المشتركة.

لماذا تتفاقم الأزمات وعدم الاستقرار في هذه المنطقة مع الوقت؟ هل السبب يكمن في الأوضاع الداخلية لشعوب دول هذه المنطقة؟ أم هي نتاج للعلاقات السيئة بين دول المنطقة؟ أم بفعل قوى مختلفة تنشط في المنطقة كل بأجندته خاصة القوى المتطرفة؟ .

فمن المسلم به وجود تأثيرات سلبية خارجية على المنطقة نسبة لأهميتها الاستراتيجية. كيف يمكن حل هذه الأزمات؟ والأهم هل هناك وجود لآليات تمكن شعوب المنطقة من تأسيس علاقات احترام وتعاون متبادل في ظل حسن الجوار والعمل للمصلحة المشتركة سواء كانت اقتصادية أو أمنية؟ لماذا صارت هذه الأزمات اعتيادية مع الزمن؟.

أنا لا أود أن استهلك الوقت للخوض في ذلك ولكن الأسباب معروفة، وبالإمكان تناولها كل على حدة بالتفصيل. ولكن عموماً عندما نأسس لعلاقات ثنائية أو متعددة فهذه هي عناوين الأجندة التي يتم الحديث بشأنها.

نحن جيران نعيش في هذه المنطقة مع بعضنا البعض، ولدينا مصالح مشتركة، فهل بالإمكان أن نطور علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وغير ذلك فيما بيننا، دون أن نأمن ونضمن السلام والاستقرار في المنطقة؟ هذا هو السؤال الذي ظل يطرح نفسه باستمرار. لقد انتهجنا مسار ما يطلق عليه استراتيجية الارتباط ليس مع مصر فحسب بل مع كل القوى الموجودة في الجوار والمناطق الإقليمية الأربع التي وردت أنفاً، وبأسلوب واضح وصريح. ومن أسباب عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ومناطق العالم المختلفة، هو اختلال موازين القوى والتدخلات الخارجية. ففي منطقتنا هناك البحر الأحمر

وهو يتميز عن باقي البحار كونه ممر يتمتع بموقع استراتيجي متميز ، فكيف كان أمن هذه المنطقة في السنوات الخمس والعشرين وما قبلها؟ وهل كانت هناك إسهامات لضمان أمنه كمر دولي هام من قبل الدول المطلة عليه؟.

هذه وغيرها من القضايا الهامة ظلت تطرح باستمرار ومنذ مدة ليست بالقصيرة ولكنها لم تجد الحل.

لا يمكن أن يتمتع البحر الأحمر بالسلام والاستقرار مع وجود التدخلات الخارجية بكثرة، ومالم يكن لدول وشعوب المنطقة دور فيه. بالعودة إلى القرن الأفريقي، بداية من الأزمة في الصومال والأوضاع الداخلية في إثيوبيا، والنزاع بين إرتريا وإثيوبيا الذي تسبب فيه مستخدمى الويانى وعدم الاستقرار الذي خلقه في المنطقة، لماذا أصبحت الأوضاع على ما هي عليه؟ لماذا يعيش الشعب الصومالي في جحيم لأكثر من ربع قرن؟ لماذا لا يترك كي يقيم حكومة ومؤسسات أمنية خاصة به ويمتلك قراره بنفسه؟ لماذا يعاني من التدخلات الخارجية سواء من قوى ما يسمى بالأمم المتحدة أو قوى إفريقية؟ وإلى متى سيستمر في هذه الدوامة؟ وما هو تأثير ذلك على المنطقة وأسلوب معالجته؟ من هي القوى التي تلعب دورا مؤثرا في المنطقة؟

وفيما يختص بمنطقة حوض النيل هناك مشكلة مياه النيل والتي خلقها الويانى بهدف استخدامها كأداة سياسية للهيمنة والسيطرة وإركاع الآخرين، وما لهذه المشكلة من تأثيرات على المنطقة، حيث أن لكل دولة من دول الحوض نهجها وتحليلها الخاص. سبب إضافي يزيد من الأزمات في هذه المنطقة والجوار أيضا ما يسمى ببرنامج الألفية نسبة لانعدام التفاهم والتجاذبات الداخلية القائمة. الأوضاع في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية لا تحتاج لشرح، فبداية من أفغانستان مرورا بالعراق وصولا إلى ليبيا هناك أزمات مشتتة، إضافة إلى ما شهدته المنطقة وأطلق عليه الربيع العربي.

في ظل استمرار كل هذه الأوضاع والظروف في المناطق الإقليمية الأربع على ماهي عليه ولم تجد حلا شافيا، لا يمكن خلق علاقات ثنائية أو متعددة، وهذا فهم أساسي لدى كل الدول في هذه المنطقة. وبما أنه من الصعب تحقيق ما نطمح إليه من مناخ بالتمنيات والرغبات فقط فلا بد من تحديد المشاكل بدقة ومن ثم العمل المشترك من خلال إبرام اتفاقات تمهيدية.

هناك مسألة هامة ويتفق عليها الجميع وهي دور مصر المؤثر في المنطقة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية لم تكن مصر تسهم وتلعب الدور المنوط بها نسبة لأوضاعها الداخلية، وتأثير قوى إقليمية والتغيرات الدولية، لذا وجب إصلاح هذه الفجوة التي استمرت لفترة طويلة وتسببت في آثارا سلبية، فقيام مصر بدور ومساهمة بناءة لا يضر أحد بل يصب في مصلحة الجميع. ويعمل النظام القائم في مصر ضمن أهدافه على إعادة مصر لمكانتها السابقة والطبيعية.

المملكة العربية السعودية ومع امتلاكها لكل الثروات والفرص لم تلعب الدور المنتظر منها. هذا لا يعني التقليل من دور الدول الأخرى، فكل دولة لها دور يجب أن تلعبه، ونحن من جانبنا نسهم بدورنا حسب إمكانياتنا دون تضخيم، والهدف النهائي هو أن يساهم كل بما يستطيع بموجب علاقات مبنية على أرضية الاحترام المتبادل في سبيل الاستقرار والمصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة، ومن ثم نستطيع أن نسير باتجاه آلية مشتركة لتطوير منطقتنا وكل الجوار. هناك منظمات إقليمية كبيرة عربية وإفريقية ودولية لكنها كائنة اسما فقط وليست ذات فعالية كبيرة.

وفق هذا المفهوم هناك تطلعات للعمل والتعاون المشترك النشط بيننا وبين مصر أو مع بقية دول المنطقة، ذلك لا يعني عدم وجود الإرادة ولكن لم تكن هناك آليات لتنشيطها، لكن يمكن القول بأن هناك حراك حاليا. ويجب أن نجابه المخاطر التي تهدد المنطقة على اختلافها مجتمعين عبر إنشاء آلية. ما يقال عن

وجود معسكر أو قاعدة عسكرية هنا أو هناك لا يجدي، فمفهوم القواعد العسكرية هذا في حد ذاته مفهوم عفا عليه الزمن، والقوى التي تتحدث وتفكر في ذلك يصعب الحكم عليها في أي عصر تعيش. لسنا على استعداد لنكرر تجربة ما يسمى التعاون الأمني والعسكري التي مر بها القرن الأفريقي في السنوات الخمس والعشرين السابقة وما قبلها والتي لم يكن لها أي اسهام في السلام والاستقرار الدولي والإقليمي. وفلسفة إنشاء المحاور والانتماء لهذا ضد ذاك فلسفة سياسية تجاوزها الزمن. وما نتحدث عنه اليوم بعيد كل البعد عن كل ذلك. الأمر لا يتعلق بمحاور، والتعاون العسكري ليس عيبا، لكن الأمر يتعلق بكيفية الاستفادة من إمكاناتنا العسكرية والأمنية، كل حسب قدراته بصورة منسقة وللمصلحة المشتركة. العمل على تبادل المعلومات والتعرف على المخاطر التي تتهدد المنطقة والتشاور حول سبل مكافحتها ليس خيارا بل يجب أن يكون المسار الذي يتوجب أن تسلكه كل الدول. بناء على كل ذلك إذا كان التعاون بين إرتريا ومصر أو بين مصر ودول أخرى أو بين إرتريا ودول المنطقة الأخرى يخدم استقرار المحيط و الجوار، فما الذي يدعو للعجب، ولماذا يشكل أزمة. التعاون وتهيئة مناخ وأرضية مشتركة لا يتأتى عبر توقيع الاتفاقات فقط، بل يتم بناؤه وإرساء الاساس له بروية لبنة فوق أخرى ومرحلة بمرحلة.

القوى الخارجية التي ظلت تختلق مختلف الذرائع والحجج الهادفة إلى النيل من إرتريا وشعبها، بالاعتماد على نظام ويانى لتنفيذ مخططاتها وبرامجها الهادمة، والتي بدأت في محاولة تنفيذها بعد الحرب العالمية الثانية بافتعال الازمات والحروب ومحاولة ادارتها ومعالجاتها .

فقد حاولت هذه الانظمة والقوى الخارجية تنفيذ المخططات والاسراتيجيات والتي كانت من اهدافها المباشرة السيطرة على إرتريا وشعبها خدمة لاسراتيجيات ومخططات جيوسياسية بالدرجة الاولى.

عدد من القوى العظمى فضلت استخدام نظام الوياني كنظام يعمل على تنفيذ المخططات والاسراتيجيات التي كانت تهدف اولا واخيرا للإبقاء على موازين القوى على حالها دون احداث تغيير بغض النظر عن مطالب الشعوب والامم في العيش في اجواء من السلم والاستقرار.

سيطرة قطب له على العالم كانت من العوامل والاسباب التي ادت إلى ظهور قوى الهيمنة والسيطرة المطلقة التي سعت إلى فرض اسلوبها وبرامجها الهادمة، والهادفة إلى احتكار الثروات وخيرات الشعوب والامم بالاعتماد على انظمة وحكومات ارتضت لنفسها وشعوبها خدمة الاجنحة الخارجية بالدرجة الاولى.

شيطنة ارتريا باختلاق مختلف الاكاذيب والادعاءات كانت من الاساليب التي حاول نظام الوياني ومن خلفه القوى العظمى تنفيذها بهدف عزل الشعب الارترى وحكومته من المحيط الذي يعيش فيه، بافتعال الحروب والازمات وغيرها. شن حرب حدودية ومن ثم فرض الحظر الجائر وغيرها من القرارات، ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد، بل تعداه إلى القيام بحملات مضللة في وسائل الاعلام المأجورة لنشر الرعب والخوف في نفوس الارتريين اينما كانوا للنيل من وحدتهم وتماسكهم ووقوفهم الصلب مع حكومتهم.

هنالك هواجس ومخاوف في عقول الانظمة والدول التي تقف خلف نظام الوياني، وسعيها إلى ايقاف عجلة التنمية وتطور الاقتصاد الارترى، عزل ارتريا عن محيطها وغيرها من المخططات والاسراتيجيات لم تحقق النتائج المرجوة منها لكونها بنيت على استراتيجيات وحقائق لا تمت إلى الواقع الارترى بأي صلة.

هنالك العديد من الحقائق والوقائع التي فشل الاعداء واعوانهم في طمسها وفي مقدمتها متانة العلاقات القائمة بين ارتريا وبين الدول الجوار والتي بدأت في التطور والتقدم نحو الافضل في الفترة الماضية .

حملات التشهير والتضليل ضد ارتريا واتهامها زوراً بأنها المتسبب المباشر في ما تعانيه المنطقة من حروب ودمار، وانها تقوم بانتهاك حقوق الانسان وغيرها من الاتهامات غير المبررة فشلت في احداث ذلك الانعزال في ظل الحظر الجائر وغير المبرر المفروض عليها، وقد كانت هنالك محاولات فاشلة من اجل التدخل العسكري، والآن نسمع هنا وهناك بان العلاقة التي تربط ارتريا بمصر ما هي الا علاقة تهدف لضرب سد الالفية وغيرها من الادعاءات والاكاذيب والاتهامات المبنية على أمانى ورغبات الاعداء واعوانهم في المقام الاول. لا يوجد شخص سليم العقل والفكر يقوم بالتفكير في مثل هكذا افكار، لماذا تكون العلاقات الثنائية التي تربط بين ارتريا ودول الجوار دائماً في موضع شك؟

يعد مشروع سد الالفية من المشاريع والبرامج الانمائية الضخمة بالقارة الافريقية فى الوقت الراهن، الا ان الشعب الأثيوبي لن يكون المستفيد من هذا المشروع نتيجة للعديد من العوامل والاسباب.

هنالك مقولة كانت منتشرة فى الاوساط الاثيوبية منذ نظام هيلي سلاسى وحتى فى فترة منجستو هيلي ماريام تقول "اذ كانت الانظمة العربية تمتلك النفط فنحن نمتلك الماء". و"إن السيطرة على دول المنطقة وشعوبها تمر من بوابة السيطرة على مصادر المياه" وهي مقولة حاول نظام الويانى تطبيقها وتنفيذها خدمة لاهدافه التوسعية وتنفيذ لأجندة واستراتيجيات القوى العظمى، فما هى الحجج والمبررات التي تربط بين تطور العلاقات الارترية – المصرية وسد الالفية؟

نظام الويانى ظل على مدى الـ 23 و24 عاما الماضية يحاول تنفيذ المشروع الذي دارت حوله الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول اهدافه وفوائده، لا يسع المجال للتطرق اليها حالياً. وقبل التساؤل عن المتضرر الاكبر من هذا السد وهل هي مصر ام السودان، دعونا نتساءل عن ماهية الفوائد التي ستعود على الشعب الأثيوبي من هذا المشروع ؟ وعدا كونه من المشاريع التي تهدف

إلى تحقيق نجاحات وقفزات فى الجوانب الدبلوماسية والسياسية الاقليمية والدولية لنظام الويانى ومحاولته الظهور بمظهر قوى اقليمية فليست هنالك نجاحات وقفزات تستحق الذكر من هذا المشروع.

فما هي الآلية التي سيتم بها مد الشعب الأثيوبي بمياه السد للاستفادة منها سواء في الزراعة، والصناعة، أو الخدمات وغيرها، وما هي الجوانب التي سيتم بها الاستفادة من هذه المياه. يزعمون بأنهم "سيقومون ببيعه للصومال". إن الشعب الصومالي يعيش ظروف استثنائية على كافة الصعد وهو ما يعنى بأن أوضاعه غير مهيأة بالمرّة لكى يستفيد من هذه المياه، ويقولون "في استطاعتنا بيعه لشعب جنوب السودان" مقولة اخرى ظللنا نسمعها ولكن كان الاجدر بنظام الويانى الاجابة على التساؤل الذى يقول ماهي الفوائد العائدة على كل فرد من افراد الشعب الأثيوبي من هذا المشروع قبل التفكير في عملية بيعه لدول الجوار. فسد الالفية يعد من المشاريع التي أثرت تأثيرا سلبيا ليس على السودان ومصر بل في المقام الاول على الشعب الأثيوبي.

ان تقوية وتطور العلاقات بين دول البحر الاحمر من وقت إلى اخر يهدف إلى خلق اجواء من السلم والاستقرار في المنطقة بالدرجة الاولى بما يعود بالفائدة على دول وشعوب المنطقة على كافة الصعد. فالأوضاع الموجودة في داخل اثيوبيا، الصومال، ارتريا وجنوب السودان والتي ظهرت خلال الـ 25 الماضية يجب مراجعتها ومناقشتها بهدف وضع الحلول لها وحللتها .

علاقتنا مع دول الخليج وتطورها لم يطمئن لها اصحاب النفوس الضعيفة. هنالك توافق في الرؤى بيننا وبين العديد من الدول حول مختلف القضايا، وبعد خمس او عشر سنوات فإن نوعية العلاقة وما حققتها من قفزات ونجاحات ستكون شاهدا على ما نبذله من جهود ومساعي .

إن مخططات واستراتيجيات نظام الوياني و اعوانه لم تستطع تحقيق اهدافها على مدى الـ 25 عاما الماضية فى اثيوبيا بعد ان تواصلت المسيرات والمظاهرات الشعبية. فجميع المخططات والاستراتيجيات الموجهة ضد الشعب الارترى وحكومته لم تحدث النتائج المرجوة بل على النقيض من ذلك تطورت العلاقات الثنائية والاقليمية بين ارتريا وبين عدد من الدول وحدثت الهلع والذعر فى أصحاب النفوس الضعيفة.

بعد الحرب العالمية الثانية وفيما كان الشعب الارترى يطالب بحقه الشرعي فى العيش فى ظلال الحرية والاستقلال فضلت قوى الظلم والعدوان تقوية اركان نظام هيلى سلاسي الكهنوتي عوضا عن تلبية رغبات وطموحات الشعب الارترى الذى فضل السير على درب النضال التحرري.

رفع نظام الدرق لشعار الاشتراكية ودورانه فى فلك الاتحاد السوفياتي لم يمنع الشعب الارترى من مواصلة نضاله بالاعتماد على نفسه حتى فى احلك الظروف والاوزاع، وعليه فان العلاقات الثنائية القائمة بيننا وبين العديد من الدول لا يمكن تأجيلها او ارجاءها إلى مواعيد اخرى.

وحتى يدرك شعب منطقتنا والعالم فإن علاقاتنا مع مصر، السعودية، الإمارات، وبقية دول الخليج، ومع الشعب الإثيوبي، السوداني، الصومالي، شعب جنوب السودان، ومع كل الشعوب بصورة عامة لا تتقلب مع المتغيرات، ولا تتأثر بالظروف. وبما أن المسار الذي نتمسك به وننتهجه هو مسار للصمود والمصداقية ونتاج لذلك، فإننا سنعززهم. وسندفع ونعمل على تقوية والدفع بعلاقات التعاون القائمة بيننا وبين مصر فى كافة القطاعات وفى أسرع وقت وبوتيرة عالية. وإذا أردنا الارتقاء بعلاقات التعاون العسكري والأمني أيضا، وبناء على هذا المفهوم لن نتردد تحت أي ظرف من الظروف.

اما بخصوص الحظر الجائر المفروض على إرتريا دون اساس مقنع وكذلك التصريحات الفاشلة المتكررة الموجهة ضد ارتريا فلا أحد يصدقها في هذا الوقت، واستخدام علاقة الشعب الارتري والاثيوبي كورقة لتصعيد الصراعات والازمات في هذه المنطقة، وتحويل الاخطاء الكبيرة التي ارتكبتها نظام الوياني ومستخدميه الى ارتريا والتدخلات المتكررة في دول الجوار وآخرها التدخل في جنوب السودان، تعتبر نتاج للأخطاء المدمرة التي ارتكبتها النظام خلال العشرين عاما الماضية، ما الذي يدعو للانخراط في مثل هذه التدخلات وأي جهة تخدم، ولمصلحة اي الشعوب، إذا وعى النظام لكل هذه الامور لأدرك انها لن تخص ارتريا اطلاقا، ومن المسؤول عن الاستراتيجيات الخاطئة التي اتبعها النظام واسبابه خلال العشرين سنة الماضية لتدمير شعوب هذه المنطقة، ولا ادري الى أي جهة هي المقصودة بتصريحات مسؤولي نظام الوياني المتكررة عن السياسة الجديدة التي تخص إرتريا، هل هي موجهة لإدارة واشنطن ام لأسيادهم الأوربيين ام للشعب الصومالي ام لشعب جنوب السودان، ان كانت الرسالة موجهة للشعب الارتري، فان الشعب الارتري غير مهتم بهذه السياسات الفاشلة، وان كانت للشعب الاثيوبي بغرض التغطية على المقاومة التي تواجه النظام من قبل الشعب في هذه الآونة، وتحميل المسؤولية لإرتريا لصرف انتباه الجميع، وفي الآونة الأخيرة ايضا يكرر النظام تصريحات محبطة حول تطور علاقة ارتريا مع مصر تارة وتارة مع دولة اخرى، وكل هذا لتضليل الشعب الاثيوبي وتجاوز الازمة التي وقع فيها، وفي الاخير ماذا تعني هذه السياسة، ومن هم حتى يضعوا مثل هذه السياسات، هل لديهم برلمان عالمي يقوم بوضع مثل هذه السياسات للدول الاخرى، ومن سمح لهم بالدخول في قضايا الشعوب، ومن اعطى إثيوبيا الحق ان تتحكم على شعوب الدول الاخرى، واعتقد انهم لا يستوعبون مضمون الرسالة الموجهة اليهم من اسيادهم جيدا، علينا ان نقيم افكار الجهة التي تضع هذه الخطط جيدا، ما هو محتوى الرسالة التي يراد ايصالها،

ومن هي الجهة المقصودة، ومن وجهة نظري ان السبب الاساسي الذي ادى الى تمرير مثل هذه السياسات نابع من العقول المحبطة، وادرك تماما ان السياسات الخاطئة والفاشلة التي شهدناها خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية اوصلت نظام الوياني ومستخدميه الى هذه المرحلة، والسؤال القادم الذي يطرح نفسه هو الى اين نتجه بعد هذا كله، حيث اكتسبنا خبرات وتجارب ثرة خلال خمس وعشرين سنة مضت، ساهمت بدورها في انجاز خططنا الموضوعية بشكل جيد، وعلى الذي يريد عرقلة تقدمنا وازدهارنا نقول له لا يمكن ان نضل طريقنا الصحيح والمستقيم.

لماذا اصبحت ارتريا الهدف الاساسي لنظام الوياني ومستخدميه خلال الاعوام الخمسة والعشرين الماضية، ماهي المخاطر التي ظلوا يتخوفون منها، لم تتوقف العدائيات وهي تأتي في كل مرة بألوان مختلفة. مرة بفرض الحظر وتارة باسم حقوق الانسان، ولسنا ندري ماذا سيستخدمون مستقبلا، هل لارتريا قوة خارقة ام حلف قوي حتى يتخوفون منها لهذه الدرجة؟

لدي فهم خاص بي وقد يكون هذا الفهم لدى الجميع، في بعض الاحيان لا ننظر الى المدى البعيد ونكتفي بالذكريات القريبة تاركين الذكريات التاريخية القديمة، فاذا رجعنا الى التاريخ يمكن ان نستفيد منه في المستقبل القريب. لو تساءلنا ماهي مشكلة هؤلاء الناس وماذا اصابهم، ولماذا تتكرر مثل هذه الاشكاليات دائما، يمكن ان نعرف كيف أتى الايطاليون إلى ارتريا، أنا لا أومن بالاستعمار الإيطالي، سواء في الصومال أو ليبيا، في فترة 60 عاما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، قاموا بتجنيد حوالي 150 ألف ارتري في الفترة التي قضاها في الدول المذكورة، هل هناك من يعرف تاريخ هؤلاء الـ 150 ألف جندي، الذين حاربوا في ليبيا وفي الصومال واديس اببا وهناك العديد غيرهم ممن قتلوا في جزيرة "نخرة"، ومن اظهر مقاومة شرسة للإيطاليين، لا احد يتحدث عنهم

الآن. يقال ملوك الحبشة حيث لم يكن يطلق عليها اثيوبيا في تلك الفترة، اذ تكونت اثيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية، وعدم التطرق الى التطورات التي شهدتها اثيوبيا في القرن التاسع عشر والتطورات التي أعقبتها في القرن الخامس عشر. ان الاستعمار بالوكالة لم يبدأ بعد 1941 بل بدأ في منتصف القرن التاسع عشر، ومن قام بتكوين اثيوبيا هي القوى العالمية التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، حيث اتت بالإمبراطور هيلي سلاسي لتكوين اثيوبيا الحالية، وناهيك عن استعمار اثيوبيا لارتريا فحتى الاستعمار الايطالي لارتريا يحتاج الى ابحاث ودراسات عميقة، وكان استعمار اثيوبيا لارتريا عبر الوكالة، والتساؤل هو لماذا تم اختيار اثيوبيا لهذه المهمة، حيث تحول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى حرب باردة، وقد تم اختيار اثيوبيا وايران واسرائيل لمراقبة هذه المنطقة من قبل الامريكيين والبريطانيين عبر الوكالة، ولم يتخذ نظامي الامبراطور هيلي سلاسي والدرق بهذه القرارات من تلقاء نفسهم بل امليت عليهم من الخارج، ونتيجة لتلك القرارات نحن نواجه اليوم كل هذه المشاكل والتحديات بشكل مستمر، وبسببها ايضا حرماننا من حقنا المسلوب في تلك الفترة واستقلالنا وخصنا نضالا مريرا لنيل حريتنا، لكن لماذا فرضت تلك القرارات، هل هي نتيجة للأهمية الجغرافية ام الاهمية الجيوسياسية؟ ما الشيء المميز الذي اتى بهذه القرارات، ولماذا نحن نستهدف حتى بعد ان نلنا حريتنا بالأمس القريب بسواعدنا، وهذه العدائيات المستمرة التي نراها في هذه المنطقة في القرنين التاسع والعشرين والعشرين هي مواصلة لتلك العدائيات المفروضة من الخارج.

إن الحقب الادارية التي تمر بها اثيوبيا، كيف اتت وكيف كانت موضوع آخر، وهذه العوامل التي تطورت عبر مراحل تاريخية وتعرقل تقدم هذا الاقليم تحتاج الى حل دائم. نحن لازلنا نتابع التحولات الادارية من بداية الحرب الباردة وحتى هذه اللحظة، والسؤال المطروح ليس في تكوين القطبين او القطب الواحد

وغيره، بل ينبغي ان يتوفر الاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي لإرساء السلام والاستقرار في العالم، ان عدم الاستقرار والاضطرابات التي يعاني منها العالم حتى في منطقتنا من شمالها الى جنوبها وشرقها الى غربها يمكن ان تكون نتيجة لعدم الاستقرار والتغيرات العالمية، لكن الشيء المشين هو ان الدول التي توجد داخل الاقليم وتعتقد بانها صالحة لتنفيذ سياسات الدول الخارجية، تساهم بشكل كبير في مضاعفة الازمات والصراعات التي تضر بشعوب هذه المنطقة. علينا أن نؤثر ايجابا على هذه العوامل مدركين ماضيها ومستقبلها، واذا نظرنا الى الانظمة الاثيوبية منذ الامبراطور هيلي سلاسي والدرق وحتى هذا النظام ماذا عملت ولماذا تستمر بنفس السياق، حيث عملنا مع الوياني لفترة عشرين عاما لإزالة الآثار السلبية في المنطقة منذ عهد الدرغ وما قبله، الا ان هذا العمل انتهى دوره في تلك الفترة، واختار نظام الوياني تنفيذ اجندات الدول الكبرى، لأنه اذا اراد التحكم على شعوب اثيوبيا بكل قومياتها من الامهرا والعفر والصومال والارومو لابد ان يجد دعما خارجيا، ونسمع في الآونة الأخيرة تصريحات مستمرة من اسياذ النظام عن دعم النظام وعلان حالة الطوارئ والنظام اصبح على ابواب الانهيار، وعلى العكس لا احد يتطرق على المجاعة الموجودة في اثيوبيا التي اضررت كثيرا بالشعب الاثيوبي، يحاولون تثبيت النظام باي وسيلة، وقد اتفق النظام في اول وهلة منه لخلق ازمات مع ارتريا لتنفيذ اجندات مستخدميه، فمشكلة الحدود لم المشكلة الاساسية، بل كانت تحمل في جعبتها اجندات اخرى، ونسمع في هذه الاونة ايضا تصريحات متكررة موجهة ضد ارتريا هدفها تثبيت النظام المنهار في اثيوبيا وليس هدف آخر. فعلى النظام ان يشيطن ارتريا لتنفيذ اجنده الدول الاخرى كسابقه وان يكون قوى عظمى في هذه المنطقة.

فلماذا الدأب على شيطنة ارتريا باستمرار، نقارن هذا مع التصريحات الاخيرة حول السياسة الجديدة الموضوعة لارتريا، وهذا احد العراقيل والتحديات التي

انتصرنا عليها بشكل كامل في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية كغيرها من العدائيات التي سبقتها.

أما عن شعار استقلال البلاد لهذا العام، فالنبراس هو انعكاس للسنوات الخمس والعشرين الماضية، وإذا قيمنا التحديات والمشاكل والنواقص والعراقيل التي واجهتنا خلال سنوات الاستقلال، نعرف اننا مررنا بفترات صعبة، وان هذه المؤامرات المحاكاة ضد ارتريا من نظام الوياني ومستخدميه تعطي دفعة قوية للتطور المستدام، حيث نوجد في عالم يشهد تطورات واوضاع صعبة، هناك جهود بذلت خلال 25 عاما لخلق عالم ذو قطب واحد لكنها فشلت، ومعظم الصراعات التي نشهدها في امريكا واوروبا هي نتاج لهذه السياسة الفاشلة، ويمكن شرح هذه الازمات عبر امثلة سهلة، لكنها فشلت وشارفت على الاختتام، والتحديات القادمة تتركز على الدفاع للحد من خلق مثل هذه الازمات والصراعات، ونتساءل، ماذا تجلب هذه الانعكاسات في منطقتنا وكيف تشبه، علينا متابعتها بحذر خلال الاشهر او السنوات القادمة، لكن علينا ان نفكر بشكل اساسي في مستقبلنا فقط.

لننتقل للأوضاع الداخلية فخامة الرئيس كما نتابع الامطار في هذه الفترة مبشرة حسب النسب التي تهطل وحسب انتشارها، كنت قد تحدثت في لقائك مطلع هذا العام بانه بذلت جهود و تحقيق انجازات كبيرة لإرساء البنى التحتية لحفظ وتخزين المياه خلال العشر سنوات الماضية، ما هي البرامج الموضوعية لحفظ وتخزين المياه لهذا العام؟

العنوان كبير والمهمة اكبر. الاولوية في برامجنا هي حفظ وتنمية المياه، وكما كررتها في مناسبات سابقة، فاذا اردنا تنمية مستدامة لا بد من

تحديد و ترتيب اولوياتنا ، في كل القطاعات وفي كل الاقاليم وفي كل الاوقات ، بوضع خطة لمدة خمس أو عشر سنوات ، واولويتانا منها المياه ، فمواردنا المائية لم يتم بعد الاستفادة منها كما ينبغي ، فقد انجزنا الجزء الاكبر والاهم . مع ذلك يمكن القول هل تمكنا من التحكم في المياه التي تفيض باتجاه المناطق الغربية ، وكم في المئة تم الاستفادة منها ، و هل هنالك امكانية للتحكم بها وكيف ؟.

و هل تمكنا من الاستفادة من المياه المنحدرة باتجاه المنحدرات والمناطق الشرقية.

الاجابة لم نتمكن حتى الان من التحكم فيها وهي ليست بالنسب القليلة . التحكم على مواردنا المائية مهم جداً وأساسي ، فإذا اردنا تحقيق تنمية مستدامة في كل الجوانب الاقتصادية منها و الخدمية والسياسية، فالأولوية تعطى للمياه ، ببناء الخزانات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وادخال برامج بنى تحتية لضمان تنمية مستدامة تضمن الخدمات الدائمة للسكان والاجيال القادمة مهما كانت الاوضاع وأعداد السكان.

هنا يأتي سؤال كيف يمكن الاستفادة من المياه؟ وذلك بأن يكون توزيع البنى التحتية للمياه عادل من حيث الاهمية والتوزيع الجغرافي، وتتم بشكل متدرج . ففي الغرب اذا القينا نظرة على توزيع السدود الكبيرة والمتوسطة من حيث الانتشار ، في كل من كركبت وقرست وفانكو وبادميت ، وتقديرات سعة المياه في هذه السدود كلها ، وماهي المساحات التي ترويهها ، وطبيعة الاراضي التي ترويهها ، وماهي المحاصيل التي يمكن الاستفادة منها ونوعها سنوياً، وماهي نسب الحصاد وما يمكن الاستفادة منه ، وللاستفادة من هذه الموارد بشكل كامل لابد من استخدام التكنولوجيا الحديثة. و هل امكاناتنا تسمح لنا لإستيرادها من الخارج .

لذلك هنا يأتي دور تأسيس مصنع البلاستيك وغيرها من المؤسسات لإنتاج كل ما يلزمنا في القطاعات الزراعية والبنى التحتية يرتبط بمشروعات المياه .

فالمياه تحتل الاولوية ، ليس لإستخدامات الزراعة فقط ، بل حتى توفير مياه صالحة للشرب ، فمن حق أي مواطن ان ينعم بمياه نقية صالحة للشرب متى ما اراد ، وكيف توجد اوضاع مياه الشرب في كل انحاء البلاد ؟. وكذلك مياه استخدامات النظافة وغيرها ، وكيف يتم توفيرها ، واي المناطق بها الوفرة والندرة .

ثم تأتي في المرتبة الثالثة ، استخدامات المياه في الزراعة لإنتاج الخضر والفواكه وزراعة الذرة بأنواعها و تربية الثروة الحيوانية .

كل ذلك يرتبط بتوفير وتخزين المياه ، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وادخال برامج ونظم الاستفادة من الاراضي الصالحة للزراعة ، وكذلك ادخال الاليات ونظم ري حديثة ، وللوصول الى ذلك نحتاج الى خارطة طريق حول كيفية الاستفادة من المتوفر من إمكاناتنا في المنخفضات الغربية والمرتفعات والمنحدرات الشرقية . فالبنى التحتية لمشروعات المياه التي يتم ادخالها ، تخدم تلك المشروعات في المستقبل ، وتلبي ليس فقط مياه الشرب والزراعة والثروة الحيوانية بل تتعداها الى تلبية متطلبات الصناعة والخدمات الاخرى .

لذلك توفير وحفظ موارد المياه كاستراتيجية قائمة، اما إذا تحدثنا عن برامجنا لعام 2018/2017 فإننا في بعض المناطق التي تم حجز المياه فيها لم نستفيد منها بالشكل الامثل ، لأننا لم نمهد لها كل ما يلزمها بشكل كامل باستخدامات التقنية الحديثة . يأتي بعد الماء ، خدمات

الكهرباء، فشروط التنمية المستدامة تتطلب تجهيز واعداد المياه والكهرباء والطرق ووسائل النقل والتعليم والصحة، هذه هي الاساسيات التي لها تأثير مباشر على حياة المواطن اليومية والتي لها دور مباشر في التنمية الاقتصادية . ولإنجاز كل ذلك يحتاج الامر الى تسهيل خدمات النقل . فالطرق تنتشر في كل المناطق ، وخدمات الكهرباء ضرورية، للاستفادة منها في البرامج الزراعية الكبيرة التي يتم ادخالها ، فاذا اردنا ادخال نظم ري حديثة لابد من ادخال الكهرباء في العمل، وذلك بالاستفادة من استخدامات الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، لذلك توفير المياه لابد من ان تصحبه خدمات الكهرباء. فاذا نظرنا لخدمات الكهرباء التي تم ادخالها مؤقتاً ، في كركبت هناك محطة توليد خاصة بها ، تقدم خدماتها لكل المشروعات الزراعية هناك ، بالإضافة الى تقديمها خدمات كهرباء اخرى .

فاذا ما اردت ادخال تطوير مشروعات قطاع الصناعة ، لابد من تأمين خدمات الكهرباء ، وكذلك في فانكو يعمل بنفس الاسلوب، وكذلك في هذه المناطق كل منها بها محطة ومولد خاص بها .

فخدمات الكهرباء تسير جنباً الى جنب الزراعة المروية ، مع ذلك امامنا الكثير من المهام لإنجازها ، فتنمية قدراتنا وامكانياتنا لا تتوقف عند انجاز البنى التحتية للمياه ، بل لابد من انتاج كل ما يلزمنا لإستخدامات البلاستيك، وذلك باستيراد المواد الاولية وتصنيعها محلياً ، لذلك نستطيع الان القول اننا تمكنا من انتاج وتوفير كل ما يلزمنا من الصناعات البلاستيكية التي نحتاجها في انجاز برامجنا.

لقد حققنا الكثير، وحتى نتمكن من الاستفادة الكاملة من كل المساحات المتوفرة من الاراضي علينا مراجعة عملنا وتقييم قدراتنا وامكانياتنا حتى عام 2018.

لذلك علينا مواصلة مهامنا، وزيادة وتيرة سرعتنا والتوسع في برامجنا بما ينعكس ايجاباً على حياة المواطن وبشكل ملموس، لذلك توفير وحفظ المياه بالنسبة لنا مسألة مركزية واستراتيجية، تأتي بعده البرامج الاخرى .

نعمل على اعداد بقية برامج حفظ وتوفير المياه في كل المناطق والمواقع، ونسير وفق ما خططنا له، بحيث يتم السيطرة على كل مصادر المياه، والاستفادة منها بحيث نتمكن من حل مشكلة المياه بشكل نهائي، وبالتالي حل مسألة تأمين الغذاء، سواء كان هنالك هطول امطار كافية والتي يجب ان نستفيد منها بشكل اكبر، وفي حال شح موسم الامطار تأمين مصادر المياه الكافية .

ثم بعد ذلك علينا بحث كيفية العمل على زيادة ومضاعفة انتاجية الغذاء، وزيادة المساحات الزراعية، والتركيز على النوعية والجودة، وعدم الاقتصار على تأمين الغذاء والمتطلبات المحلية، بل التوجه نحو التصدير، و التركيز على المحاصيل النقدية التي توفر عملة صعبة، وكذلك ادخال نظم الزراعة المختلطة بتربية الثروة الحيوانية وانتاج الالبان والدواجن.

وكذلك انتاج المحاصيل والمواد التي تغذي قطاع الصناعة كالسكر والقطن وغيرها لإستخدامات التصدير، لذلك نستطيع القول ان الامور

تسير بشكل جيد ، وأن هطول الامطار مشجع كثيراً، ما يجعلنا نقول ان
برامج 2018 مبشرة جداً.

فخامة الرئيس العلاقة بين التسويق بين المنتجين والمستهلكين، إحدى
القضايا الحيوية التي شغلت حيزاً كبيراً في الآونة الأخيرة ، فمن جهة
يتحمل الطرف المنتج كل الجهد والنفقات والمصاريف لتوفير هذه
المنتجات، ومن جهة أخرى نجد أن المنتجات التي تعرض في الأسواق
تفوق أسعارها أضعاف ما يتوقعه المستهلك وبشكل لا يصدق، عليه ما
هو الحل الجذري لهذه الظاهرة خاصة أنها بدأت تتفاقم بشكل سلبي مع
مرور الوقت؟

- ما أريد قوله هنا، أنه يجب عدم الشعور بالقلق والإندهاش من هذه
المسألة، وذلك لأن المدلول الذي تشير إليه هذه الظاهرة من منظور
تقليدي وثقافي، يتجاوز بكثير الأضرار الأضرار التي تنتج عن مثل
هذه الظاهرة. لذا ولكي نعرف السبب فإننا نجد كل المنتجين وبغض
النظر عن كمية منتجاتهم، في مناطق مختلفة، وبالاستفسار عن قيمة
هذه المنتجات، يكون جواب هؤلاء المنتجين بأنهم لا يحصلون حتى
على ربع القيمة التي يدفعها المستهلك أو المشتري، أي أن المنتج لا
يحصل على ربع القيمة المفترض جنيها من طرف المستهلك، الذي
يقوم بشراء المنتج المطلوب إستهلاكه. فمن أين له بالحصول على
المبلغ المطلوب وبأي شكل يمكنه تحقيق ذلك؟ ، لذا فإنها ليست
مسألة سهلة، حيث أنها شكلت ضغطاً وعناءً على حياة المواطنين من
جهة، وأضررت بالنمو الإقتصادي من جهة أخرى. لذا فإن مثل هذه
الظواهر، تعتبر درساً مهماً لنا، حيث أن المواطنين كانوا يتعاملون
مع هذه الظاهرة بشكل إيجابي، إلا أنه في الوقت الراهن يمكننا

القول بأن هذه الظاهرة قد بلغت درجة حساسة في التعامل بشأنها. لذا، علينا أن نعرف ما هو السبب في نشوء هذه القضية في الماضي وإستمراره على هذا المنوال إلى الآن، وهل قامت الجهات الحكومية المختصة بتنفيذ وتفعيل قوانينها ولوائحها المتعلقة بهذه الظاهرة أم لا؟ علينا أن نسأل أنفسنا حيا ل هذه القضية، فإذا وجد خلل ونقص في عملية المراقبة لماذا لم يتم التعامل معها؟ فعلى سبيل المثال، هناك مسألة أخرى شغلت بال المواطنين متعلقة بهذا الخصوص، وهي مسألة إستهلاك المياه، حيث أن مشكلة ترشيد استهلاك المياه في أسمرأ يعتبر تحدي كبير، ليس فقط في أسمرأ بإعتبار تعدد الإستخدامات المتبعة بهذا الشأن، حيث أن إدارة الإقليم الأوسط وإدارة مدينة أسمرأ ذكروا بأنهم كانوا يقومون بتعبئة المياه من سد طوكر وماي نفحي وغيرها من الحفائر الأخرى ومن ثم توزيعها على أرباب سيارات صهاريج المياه (البوط) أو الموزعين بقيمة 47 أو 37 سنتيم للبرميل الواحد، ومن ثم يقوم الموزعون أرباب سيارات صهاريج المياه ببيع الماء للبرميل الواحد بحساب لا يقل عن 50 نقفة للبرميل الواحد. لذا كيف يمكن بيع برميل الماء الواحد بـ 50 نقفة والتي يفترض بيعها بـ 50 سنت؟ ولماذا يتم بيعها بهذا السعر المرتفع؟ إذ ليس من الصعب على أي شخص الحصول على مكسب خلال، فمع إنفاق الموزعين على تكاليف سيارات صهاريج المياه من الوقود وغيره من التكاليف الأخرى، ينبغي الإدراك بأن هناك إطار عادل ومنصف لتحديد سعر ملأ البرميل الواحد بالماء للمستهلك. أما مسألة الحصول على مكاسب مربحة عن طريق تكبيد العناء للمواطنين فهي مستحيلة وغير مقبولة على الإطلاق. فالماء أساس الحياة وحق حيوي والمفترض أن لا يتم دفع مقابل للحصول على المياه لإستهلاكها، وبما أن هذه المسألة من ناحية أخلاقية

ومنطقية قد تنتج عنها أضرار عديدة، عليه لماذا تفاقمت هذه القضية ووصلت إلى ما هي عليه؟ وفي المنتجات الإستهلاكية الأخرى، في أغلب الأحيان، نجد أن أسعار تلك المنتجات في الأسواق ترتفع وتتنخفض من وقت لآخر، وهناك عوامل تؤثر على حدوث مثل هذه التغيرات والتقلبات في الأسعار، لذا توجب على المستهلك أن تكون له خلفية مسبقة عن أسعار تلك المنتجات، وأن يتم توفير آلية دائمة وثابتة عن معلومات الأسواق وأسعارها بشكل مسبق، وبذلك تتضح الصورة المطلوبة عن هذه المسألة بشكل فعال لكل المواطنين. ومن هذا المنطلق فإن هذه المشكلة بالفعل بدأت تتنامى تدريجياً بشكل كبير بدءاً من مشكلة المياه والمنتجات الإستهلاكية الأساسية، وحتى قضية إيجارات السكن والبيوت وما يشوب هذه القضية من أطماع ومصالح ذاتية، حيث لا يمكن تفسير هذه الظواهر وتعليلها بشكل منطقي.

- ففي العام الماضي 2016م، ووصولاً لمنتصف هذا العام، ينبغي علينا إستخلاص الدروس والعبر فيما يخص مسألة المواد الإستهلاكية الأساسية والخدمات الأخرى التي تقدم للمواطنين بدءاً من أماكن إنتاجها وحتى وصولها إلى متناول يد المستهلك، بالإضافة إلى معرفة أسعار تلك المنتجات ومقارنتها بأسعار الأسواق المختلفة. فإذا أخذنا مثلاً آخر الحليب، ماهو سعر اللتر الواحد للحليب هنا في أسمر؟ عندها تجد الردود متباينة من قبل التجار بالقول بسعر السوق، وفي بعض الدول الأوروبية وخصوصاً ألمانيا، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي، نجد أن الكيلو الواحد من الحليب يصل سعره هناك إلى 29 سنت بعملة اليورو، أما سعر الكيلو أو اللتر من الحليب وبالصرف الرسمي بعملة النقفة نجد أن سعر الكيلو أو اللتر الواحد من الحليب تعادل 2 يورو هنا في إرتريا، أي قد لا يمكن موازنة السعرين بسعر واحد، وهذا غير منطقي بتاتاً، فلو أخذنا على سبيل

المثال، الحليب ولكي يتم إنتاج لتر منه، ومع معرفة القيمة الإنتاجية للتر الواحد من الحليب والتكلفة التي يتم إنفاقها لهذا الغرض، فإننا وبعد عملية التقييم نجد بأن السعر المفترض للتر الواحد من الحليب لا تتعدى سبعة نفقات فقط. وعليه لماذا نجد سعر اللتر من الحليب يباع مرات بثلاثين نفقة وفي مرات أخرى يباع بأربعين نفقة فلماذا هذا التذبذب في الأسعار؟. ربما تختلف آراء المواطنين في هذه المسألة ويرجعونها إلى نظريات متعلقة بالعرض والطلب، إلا أن هذه الأسعار غير منطقية وغير مبررة من الناحية العملية. أما فيما يخص مسألة ارتفاع إيجارات السكن في بعض المناطق، فهي كذلك غير منطقية وغير مبررة من الأساس، ومع ظاهرة ارتفاع الأسعار، من هو الطرف المسؤول عن التسبب في مثل هذه الظاهرة، ومن هو المستهلك القادر على تحمل قيمة المنتجات الاستهلاكية، وهل لديه أية مصادر أخرى، وهل يستطيع تحمل تكلفة شراء المنتج، ومن هو الطرف المتضرر من شراء المنتج؟، ولهذا هناك بعض الآراء التي ترى وجوب إنشاء آلية حكومية مختصة للتدخل وتثبيت استقرار الأسعار، وذلك لأن الحكومة من واجبها حماية المستهلك من مثل تلك الظواهر، بالإضافة إلى حماية الطرف المنتج، حيث يشاهد العديد من هؤلاء المنتجين في مختلف المناطق، يعانون من عدم وجود دكاكين وأسواق خاصة بهم، ولا يستطيعون تحمل تكاليف توصيل تلك المنتجات من أماكنها وحتى مراكز تسويقها، لذا يقومون ببيعها في أماكن المعتادة، ولا يحصلون إلا على ربع القيمة المفترض الحصول عليها من قبل المشتري أو المستهلك، لكل ما ذكرته سلفاً، علينا أن لا نندهش من مثل تلك الظواهر، بل علينا إيجاد حل جذري من دون أن نستمر بالقلق من هذه القضية. فما هو إذن الحل؟. إن الحل ليس في مسألة هل تم توزيع المياه على السكان في أسمرأ أم لا، فإذا كانت هناك في أسمرأ مياه للتوزيع، عليه يجب أن يتم توزيعها عبر القنوات الخاصة بها والخطوط التي

يفترض التوزيع من خلالها قلت الكمية أم كثرت، ويجب أن يتم توصيلها إن لم يكن الى كافة المنازل والبيوت ، على الاقل في إدارات المناطق والضواحي المختلفة ،مع مراعاة إحتياجات السكان للمياه ،وعدم تكبيدهم العناء في الحصول عليها، بحيث يتمكن أي شخص من ملأ برميل الماء الخاص به لسد إحتياجاته ،إلا أن هذا الحل ليس حلاً عملياً، لذا فإن هذه المشكلة يجب أن يتم حلها بشكل جذري ، حيث أن الحل المؤقت في ظل إرتفاع الأسعار والإحتيال الذي يتم من قبل بعض التجار والموزعين، لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحل الجذري، وعلى الدوام، فإن الحصول على مياه الشرب النظيفة هو حق لكل مواطن وعليه شرعنا في إعداد خطة لمدينة أسمرات لتوفير مياه الشرب للسكان ،و أماكن بناء محطات التوزيع وإصلاح الخطوط القديمة وصيانتها ،والتي يمكن أن تتفرع عنها كيفية توصيلها إلى السكان بالإضافة إلى أحجامها وأنواعها حيث ينتظر أن يبدأ هذا المشروع في العام القادم 2018م، وهذه الخطة لا تقتصر فقط على مدينة أسمرات ، بل علينا أيضاً النظر إلى مشاكل المياه الأخرى في كل أنحاء البلاد مثل مدن تسني، وعصب ومصوع وكرن وغيرها من القرى والمناطق الأخرى. لذا فإنه من المهم كما أسلفنا إيجاد حل للنقاط السابقة ،والتي تتعلق أساساً بمسألة المياه بالإضافة إلى المنتجات الإستهلاكية الأخرى، لذا يجب أن يتم تقليص الفجوة بين المنتجين والمستهلكين أو أن يتم إلغاؤه كلياً. ولكي يتم القيام بذلك، توجب علينا معرفة الكيفية والوسائل والطرق التي من خلالها القيام بمثل هذا العمل، بالإضافة إلى تفعيل عمل الجهات المعنية بهذه المسألة، ومن منطلق الخبرة وخلال الثلاثة أعوام الماضية نستطيع القول بإمكانية إيجاد الحل الجذري لهذه الظاهرة، أما القضية الكبرى بعد قضية المياه فهي قضية السكن والإيجارات، ففي إحتفالنا لهذا العام والذي يأتي بالتوافق مع إستراتيجية التنمية الفعالة والمستدامة، تأتي قضية إيجارات البيوت في مقدمة الأولويات الحكومية.

ففي أي بلد، هناك نمو إقتصادي، وعملية تنمية بالإضافة إلى تغير في أساليب عيش الأفراد ومواطني تلك الدول، لذا كيف أمكن لتلك الدول قياس أهداف الألفية التنموية حيال مسألة السكن؟ والجواب هو في توفير السكن الملائم والصحي للسكان، الذي يعتبر أحد معايير أهداف الألفية التنموية. وعندما نعني بكلمة ملائم فإننا لا نعني المنزل المليء بالكماليات الغير مطلوبة، وأنا هنا لا أريد الدخول في تفاصيل حول مسألة تعقيد الإيجارات وما يصاحبها من ظواهر سلبية أخرى، وذلك لأن الجهات المختصة لديها لوائحها وقوانينها الخاصة في التعامل مع مثل تلك المشكلة، لذا علينا أن نضع جل تركيزنا حول كيفية إيجاد حل لمسألة السكن، وبالتالي فهي ليست مسألة جديدة، فبعد تحريرنا للبلاد، تم إعداد خطط لمشروع سمبل الإسكاني (إندا كوريا)، والتخطيط لبناء مساكن في العديد من مناطق البلاد وكانت هناك مبادرات لإنشاء مباني سكنية في أسمرأ، لذا لا أريد الخوض في التفاصيل بشأن هذه المسألة.

- خلاصة القول بأن البرامج المخصصة في هذا القطاع لم تتم كما كان مخططاً لها سلفاً، ومع ذلك تزايد إصرارنا وإلحاحنا على القيام بتنفيذ ما خطط له مسبقاً. لذا علينا أن نعطي الأولوية القصوى لمسألة السكن، لكونها قضية إستراتيجية وتنموية يجب تحقيقها في المقام الأول وبقدر الإمكان. وعلينا كذلك القيام ببناء مساكن بطوايق وذات أحجام وسطى وصغيرة. ومع توفر الإرادة والعزيمة ليس هناك ما يمنع من القيام بهذه الأعمال؟ و حل مثل هذه التحديات. إن أساس الحل يكمن في توسيع القدرات والإمكانيات التي تمكنا من إنجاز هذا الأعمال، عبر كل النواحي، مثل تطوير التقنيات المستخدمة في البناء، خاصة بناء البيوت الجاهزة المركبة والتي تم إدخالها مؤخراً، حيث اثبتت تقارير مدى فعاليتها، وهناك أيضاً تقنيات الـ إم. تي وغيرها من التقنيات الأخرى، وبما أن هذه التقنيات تعتبر عاملاً مهماً في توسيع القدرات والإمكانيات

لبناء المساكن والبيوت، فإنه يجب علينا تطويرها بشكل مستمر هذا من ناحية، والناحية الثانية، هي مواد البناء الضرورية من إسمنت وجبس وحجارة وطوب ، والأنابيب وغيرها من المواد الأخرى بمختلف الأحجام والأنواع، والتي يجب علينا إنتاجها حتى يتسنى لنا البدء بعمليات الإعمار، وأما المسألة الرئيسية في هذا المضمار فهو كفاءة الكادر البشري القائم بعملية البناء، وكيف كانت عملية التنظيم والتنسيق تتم في السابق حيال عملية البناء. فطالما أردنا أن نقوم ببناء عشرات الآلاف من المساكن، فإننا نحتاج إلى التقنية المطلوبة لأداء مثل هذا العمل، بالإضافة إلى المواد الأساسية والضرورية بمختلف أنواعها، والكادر البشري المؤهل بالقيام بعملية البناء والمعدات التي نستوردها من الخارج لهذا الغرض، وإدخال أساليب بناء حديثة ومتطورة، وبشكل عام تم في هذا الإطار إعداد حزمة من الخطط والبرامج المتعلقة بهذا المجال، وتم الشروع في تنفيذ هذه البرامج على قدم وساق، بحيث يجب إتمام ما بدأناه مسبقاً والإعداد لتنفيذ خطط البرامج المستقبلية المتعلقة بالإعمار والبناء. لذا هناك تقييمات عامة تم أخذها في الاعتبار، حيث أن الطلب على المساكن في مدينة أسمرأ وفي المدن الكبيرة الأخرى كبير جداً من قبل المواطنين الذين يعانون من مشاكل السكن ، إلا أن هذا يحتاج إلى تعزيز القدرات والإمكانيات والتوسع بشكل مستمر. فلو لاحظنا خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، نجد بأن معظم المساكن التي تم تشييدها والتي ترتبط بالأراضي الممنوحة من قبل الحكومة والإدارات (الطيسا) لا تتوفر بها خطوط المياه الضرورية، ولا تتوفر بها كذلك خطوط الكهرباء، بالإضافة إلى عدم وجود شبكات طرق ملائمة بها، لذا توجب فتح فرص للإقتراض من أجل القيام بعملية البناء المطلوبة، حيث أن معظم المواطنين لا تتوفر لديه الإمكانيات المالية للبناء، فأنى له الحصول على المال لبناء مسكن خاص به؟ وبما أن هذا المجال مرتبط أيضاً بالزراعة وغيرها من

المجالات الحيوية، وحتى نصل إلى النجاح الذي ننشده، وبما أن توفر المسكن هو أساس التنمية الوطنية، ففي المستقبل القريب ينبغي إنشاء آلية من خلال البنوك يتم بموجبها القيام بالإقراض من أجل سير أعمال البناء بشكل إيجابي وميسر، ومع أن الحلول الجذرية لا تؤتي ثمارها دوماً بشكل سريع، إلا أنه علينا العمل بإستمرار من أجل الحصول على نتيجة إيجابية لهذه المسألة. وخلاصة القول، أن مسألة السكن وإيجاد حل جذري لها لا يجب أن ينظر لها كمسألة بسيطة، بل هي مسألة حيوية وتنموية تدخل في إطار أولويات البرامج التنموية الوطنية، وليست فقط منحصرة في مدينة أسمر. ومع إستعداداتنا خلال هذا العام ، يمكننا البدء في تنفيذ خطط البرامج المعدة لهذا الغرض في العام القادم 2018م. لهذا فإن مسألة المواد الإستهلاكية، والمياه بالإضافة إلى مسألة السكن، كلها منضوية تحت ظل التنمية الإقتصادية المستدامة والفعالة والتي نقوم بتخطيطها وتنفيذها كأولويات قصوى.

فخامة الرئيس اعطيتنا توضيحاً شافياً بخصوص التنمية الإقتصادية المتكاملة والمستدامة ،ماذا بخصوص مشاركة إرتريو المهجر بخبراتهم وقدراتهم في بناء الوطن وإمكانية مشاركتهم الفاعلة في الإستثمارات الخاصة بمختلف القطاعات من جهة،ومن جهة اخرى السياسات والخطط التي تتخذها الدولة لتشجيعهم على ذلك؟

بدلاً من القول مواطنو الداخل والخارج ،هنالك جبهة رابعة بالنسبة للخارج مع الجبهات الثلاث "السواحل الشرقية، المرتفعات ،المنخفضات الغربية " لكل جبهة من هذه الجبهات خصوصية معينة تميزها، على سبيل المثال في التنمية الإقتصادية لكل جبهة ما يميزها سواء في الزراعة "القطاع النباتي او الحيواني"، الثروة السمكية، التصنيع، الخدمات المختلفة، السياحة وغيرها ،هذه

الجبهة الرابعة الموضوعه ضمن جهات التنمية الإقتصادية أطلقنا عليها اسم
جبهة التصدي .

عندما نتحدث عن الإقتصاد الوطني فإننا نضع في الإعتبار الارتريون في
الخارج، ولا يمكن الخروج عن هذا المبدأ إطلاقاً بأي حال من الاحوال ,وهذه
الرؤية ليست جديدة علينا ،فإذا نظرنا الى تاريخنا العريق وكيف حققنا
الإستقلال يتبين لنا بأن الجميع سواء في الداخل والخارج ساهموا في إنجاز
الإستقلال، وفي بعض المواقف والمناسبات قد تفوق مشاركة المواطنين في
الخارج عن من هم في الداخل ،فهي عموماً مشاركة لا يمكن الإستهانة بها .
وفي التنمية الإقتصادية الكاملة والمستدامة التي نتحدث عنها الآن لابد من ان
نحدد بوضوح كيف وأين ينبغي ان تكون مشاركة إرتريي المهجر في انجاز
هذه المهمة الوطنية .وإذا تساءلنا عما نعنيه بذلك , هو ان ارتريي المهجر
يمكنهم المساهمة في البرامج التنموية عبر تبرعاتهم الخاصة بمساعدة أسر
الشهداء وغيرها من البرامج، بالإضافة الى التحويلات التي يتم إرسالها سواء
تم ذلك بنجاح ام لا" والتي لها تأثير في تحسين الظروف المعيشية لأسرهم ,
لكن في الحقيقة يجب ان لا يقتصر دورهم على هذه الأعمال فقط، وانما يجب
ان يتضاعف دورهم بشكل أكبر. فمن اجل مصلحتهم ومصلحة أسرهم في
الداخل والخارج ,يجب اولاً الحرص على العمل ,فالمرء لا يمكنه ان يعيش
على المساعدات الإجتماعية ,وهنا لا يمكننا ان نتحدث عن مشكلة توفر فرص
العمل للإرتريين في الخارج من عدمها، ولكن من وجهة نظرنا يجب ان
يضعوا برامج للإدخار .وبالرغم من ان هذا الامر يخص الجميع الا ان ارتريو
الخارج يجب ان يدخروا لأنفسهم، وفيما يتعلق بكيفية تنفيذ هذا البرنامج، ولكل
منطقة خصوصيتها سواء في الشرق الاوسط- السودان – اوروبا – امريكا
وغیرها من الدول حيث ينبغي ان يتفكروا في الأسلوب الذي يناسبهم وفي اي
المجالات سيستخدمون تلك الأموال المدخرة، في هذا الوقت نحن منخرطون في

تنفيذ بعض مشروعات الزراعة المروية ، و نتحدث عن مشروعات الإنتاج الحيواني وغيرها من البرامج المرتبطة بالتصنيع الزراعي. بالإضافة الى المشروعات الصناعية الأخرى المرتبطة بالمعادن , حيث يمكن مشاركة المدخرين فيها اما بشكل فردي او في مجموعات . فالإرتريون في الخارج يمكنهم ان يدخروا بشكل فردي اوفي شكل مجموعات ، لكن كيف يمكنهم إستغلال هذه الاموال المدخرة صحيح هنالك قلة منهم استطاعوا ان يدخروا اموال كبيرة حسب إمكانياتهم، فاذا أردنا ان نشجعهم على الإستثمار، يجب ان نساعدهم على التعرف على المجالات التي ينبغي ان يستثمروا فيها اي من الصناعات او المؤسسات تناسبهم، وهذا الامر يحتاج الى خارطة طريق. في الماضي معظم الأفكار الإستثمارية كانت مركزة في مجال الخدمات كالفنادق والبارات والمطاعم حيث لم تخوض في مجال الصناعات، فاذا اردنا ان نستثمر في مجال السياحة يجب ان نضع في الإعتبار الخدمات الأخرى المطلوبة كالمياه والكهرباء ، حيث اننا وبدون هذه الملحقات لا يمكن ان نستثمر في هذا المجال ، وبشكل عام اذا اراد الأرتريون في الخارج استثمار مدخراتهم سواء كانت كبيرة او صغيرة ، يجب ان تكون لديهم خارطة طريق توضح لهم المجالات والاماكن والفرص التي يستثمرون فيها مدخراتهم , كم يجب على الجهات المعنية ان توفر التجهيزات اللازمة لهم بما في ذلك التحويلات وغيرها . وهناك نماذج جيدة في الإستثمار ببعض المجالات ولكن يجب ان يستمر ذلك بشكل اقوى وبوتيرة متسارعة , ولكن بادئ ذي بدء يجب ان تزيد درجة الوعي في اوساط إرتريو المهجر ويتقوى تأطيرهم كما يجب ان يتم تنويرهم بوضوح بخصوص الفرص الإستثمارية المتاحة , حيث يمكنهم المشاركة أيضاً في الإستثمارات العقارية وغيرها من برامج البنى التحتية و انتاج مواد البناء .

والشيء الآخر الذي لا ينبغي تجاهله بخصوص مساهمة إرتريو المهجر في التنمية الإقتصادية هو مشاركتهم المهنية فهناك العديد منهم ممن نالوا قدرا كافيا من التعليم واكتسبوا الخبرات المهنية والعلمية في العديد من المجالات , وهؤلاء يمكنهم المشاركة بفعالية في إنجاز التنمية الإقتصادية المتكاملة والمستدامة بإنخراطهم في التدريس ونقل الخبرات العلمية و التكنولوجيا بالإضافة الى برامج الإدخار والإستثمار في مختلف المجالات.

وهذه من اكبر البرامج التي وضعناها للعام 2018/2017م ولكن بالتأكيد دور إرتريو المهجر يجب ان ل ينحصر في هذه المهام فقط، صحيح انه يجب ان نهى لهم الظروف الملائمة لزيادة مساهمتهم في انجاز التنمية الإقتصادية بشكل جماعي ، لكن دورهم ينبغي ان لا يختزل في ذلك. حيث ان مساهماتهم في مجالات التصدي السياسي والدبلوماسي والإعلامى والامنى أينما وجدوا لا يستهان بها بإعتبارها من ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، لاسيما وان ذلك جزء من ثقافتنا المتوارثة وليس امراً حديثاً بالنسبة لنا ، ربما خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية من عمر الإستقلال قد اكتسبوا من جانبهم العديد من الخبرات والتجارب، ولكن ينبغي على كل الإرتريين في الخارج ان يشاركوا في كل الجبهات والمجالات التنموية، ومع ما نقوم به من توضيح لهذه البرامج كما هو الحال الآن وبشكل مفصل يوماً إثر آخر ستكون لدينا صورة واضحة ولكن بشكل عام البرنامج المعلن عنه الآن يضم كل هذه الموضوعات ولا يقتصر على متطلبات التنمية الإقتصادية المتكاملة والمستدامة ، وإنما يتعداها الى تجميع القدرات البشرية واستغلالها بصورة مثلى ،من خلال التعرف على القدرات البشرية المتوفرة لدينا في الخارج ، وإتاحة الفرص لنقل الخبرات العلمية والتكنولوجية الحديثة، والنظر الى هذا الامر كواحد من البرامج الكبيرة دون الإقتصار فقط على المشاركة في برامج الإدخار والإستثمار في مجالات التجارة والزراعة وغيرها من المجالات.

سؤال :فخامة الرئيس في الختام وخلال الخمس والعشرين الماضية من عمر الإستقلال تجاوزنا بإخلاص كبير وصمود متناهي العديد من التحديات وهانحن نحتفل هذا العام بذكرى الإستقلال السادس والعشرين تحت شعار نبراس الإستقلال للتطور المستدام ,وبناء على ذلك ماذا تقول بخصوص مسيرتنا في المرحلة المقبلة وما تختزنه البلاد من فرص ,وكذا الرسالة التي تود أن توجهها بهذه المناسبة ؟

بالفعل الوعي مهم جداً، قد يعتقد الناس ان ذلك ضرب من السياسة . فالحديث عن مدى قوة الاوطان ومنعتها لا نهاية له , المسألة ليست الكثرة في العدد. قد يكون هنالك اناس مهتمون ،يتوجب عليهم ان يقضوا اوقاتهم في البحث والتحليل عن سر قوة الاوطان، ولكن إذا سألنا ما هو مورد الدولة الرئيسي الذي يعطيها القوة والمعنى، نستطيع ان نقول بانه في النهاية هو قوة الشعب، فهو ليس موضوعاً للفلسفة او التنظير في الوقت الحالي ,فإذا نظرت لهذا الامر بالعودة الى الورااء نجد ان الناس يفسرونه بطرق مختلفة، حتى انك تبدأ في التساؤل عن حقيقه هذا الأمر من عدمه. ان نوعية ومعدن الإنسان لا تقاس فقط في أوقات التصدي وظهور المشكلات ،وانما ايضا في فعاليته وقدرته على العطاء في كل الاوقات، لاسيما وان الناس قد وصلوا الى مراحل متقدمة من الوعي، فقوة الشعب هي العنصر الفاعل الذي يضاعف من نجاح كل البرامج .

اننا نتحدث كثيرا مع الشركاء في هذا الأمر، وان درجة وعيهم وما يتحدثون عنه يدفعك لصياغة بعض الأفكار المتعلقة بك، على سبيل المثال اذا ذهبنا الى الخليج نجد انهم يتحدثون عن البترول بقولهم ان هذا المورد ليس مورداً دائماً ،وماذا سيحدث اذا نضب هذا المورد، فقد يستمر هذا المورد لأكثر من 150 او 200 عاماً ولكن يا ترى ما لذي يقلقهم لهذه الدرجة ,هنالك أفكار تدور في خلداهم من قبيل يجب ان نخلق موارد بديلة تستفيد منها الاجيال القادمة ,اما

نحن وقبل ان نصل الى ذلك قد يكون لدينا موارد طبيعية، ولكن الاله هو ما نعمل على ترسيخه الآن اي الإستثمار في المورد البشري والذي يعتبر المورد الحقيقي الذي لا يتقهر ولا يتراجع مهما كانت الاحوال ويسير بوتيرة متسارعة الى الامام في كل الإتجاهات. هذا هو المورد الحيوي الذي لاينبغي ملاحظته فقط وانما يتوجب تمحيصه وتقويته وتعزيزه ،حيث ان برامجنا تتجه في هذا المنحى، فالموارد التي لدينا تمكنا من تجاوز التحديات التي يمكن ان تواجهنا في أوقات الازمات .اننا نتحدث عن هذا الأمر لزيادة وعينا وإدراكنا به ،ويجب ان لا نقلق على قدرتنا لتجاوز اي مشكلات تطراً ،وانما يجب ان نعمل بما يتيح مضاعفة قوانا لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة التي ننشدها وبوتيرة متسارعة ،وفق جدول زمني معلوم. ان تحديد الجدول الزمني لتنفيذ البرامج والأهداف والغايات التي ترغب في تحقيقها يساعدك في زيادة وتيرة اعمالك ، ولدينا فرص أكبر في الوقت الحالي لتقوية وترسيخ ما يعرف بثقافة العمل الجماعي المنظم والمتكامل في الزراعة والصناعة والمياه وغيرها من المجالات التنموية ،حتى نحقق ما نصبو اليه. ليس هذا فقط، فكما قمتم بطرحه في أسئلتكم السابقة ،إن هذه الأفكار والأساليب ليست خاصة بنا وحدنا ،وانما هي افكار يتفق معنا فيها الشركاء وإن هذا الأسلوب ليس جديداً او مستحدثاً بالنسبة لنا ،ففي الماضي ناضلنا بالتعاون مع مختلف الشعوب ،وانجزنا الإستقلال لنصل الى ما وصلنا اليه الآن، والآن أيضاً لا نسعى فقط للإستقرار وانما سنتعاون مع مختلف الحكومات والدول الشريكة سواء مع مصر او السعودية وغيرها من القوى و دول الجوار وفي مختلف المجالات بما يزيد من وتيرة برامجنا التنموية ،ونامل ان نعد بشكل اكبر لتلك المرحلة فيما تبقى من العام 2017م ،على ان يسير هذا التعاون بوتيرة متسارعة خلال العام 2018م،فالعزيمة والإستعداد متوفر لدينا، والرؤية بخصوص هذا التعاون باتت

أكثر عمقاً وتوسعاً، ولا أعتقد أن هنالك أية مشكلة يمكن أن تقف أمامنا دون تنفيذ ما نطمح إليه.

- فخامة الرئيس نشكر على هذه الإفادات القيمة، لدينا برنامج لإجراء مثل هذه المقابلات القصيرة من وقت لآخر وعليه نأمل أن نلتقي بك في الفترة المقبلة بأسئلة أخرى. عيد استقلال مجيد.

- أنا في تمام الجاهزية لتلبية دعوتكم في الحوارات القادمة، فقط أرجو أن تكونوا مستعدين لها.